بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير حوكمة الشركات

وفقاً لقواعد حوكمة الشركات الصادرة من هيئة أسواق المال الواردة في الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية الصادرة في نوفمبر 2016 للقانون رقم 7 لعام 2010

- إعداد: إدارة الالتزام
- التوقيع:
- عُرِض على مجلس الإدارة بتاريخ: 13 إبريل 2017
- التوقيع:

مقدمة:

تؤمن الشركة الأولى للاستثمار بأن نظام الحوكمة السليم هو الأداة الفعالة في تنمية ثروة المساهمين على المدى الطويل بتعزيز القدرة التنافسية للشركة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، والعمل على ما يساهم في تعظيم الأرباح والتأكد من أن قرارات وإجراءات الإدارة التنفيذية تصب في مصلحة المساهمين.

لذلك فقد حرصت الشركة الأولى للاستثمار خلال عام 2016 على نشر تعزيز ثقافة الالتزام التام بقواعد الحوكمة الصادرة عن هيئة أسواق المال وذلك بهدف وضع القواعد والمعايير المنظمة لضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل صون حقوق المساهمين وأصحاب المصالح جميعا.

تم إعداد هذا التقرير وفقاً للبند رقم (9) من المادة 3 - 7 من القاعدة الثانية من الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وذلك لتلاوته أما مساهمي الشركة الأولى للاستثمار في الجمعية العامة السنوية، ويغطي التقرير ما أنجزته الشركة لاستكمال قواعد حوكمة الشركات.

القاعدة الأولى - بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

التزم مجلس الإدارة في الشركة الأولى للاستثمار ببناء هيكل متوازن وبممارسة مهامه بشكل جماعي ومستقل، كما يقوم بتنظيم أعماله وتكريس الوقت الكافي لمسؤولياته ومهامه والعمل بحسن نية وبكامل الإخلاص بما يخدم مصالح الشركة.

1 ـ تشكيل أعضاء مجلس الإدارة:

تم تشكيل مجلس إدارة الشركة الأولى للاستثمار في بداية الدورة السابعة للمجلس بتاريخ 22 مايو 2014.

جميع أعضاء المجلس هم من الأعضاء غير التنفيذيين بينهم ثلاثة أعضاء مستقلون. كما يتمتع أعضاء المجلس بالاستقلالية التامة دون التعرض لأية ضغوط أو معوقات.

اسم العضو	المنصب	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تاريخ الانتخاب/التعيين	جهة التمثيل (إن وجدت)
بدر محمد القطان	رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	بكالوريوس هندسة ميكانيكية جامعة الكويت 14 سنة في قطاع الاستثمار المحلي والدولي	2014/5/22	الشركة الدولية المتحدة للخدمات الجوية
حمد سعود الحميدي	نائب رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	بكالوريوس إدارة أعمال ـ تمويل جامعة سياتل USA 18 سنة في شركة الاستثمارات الوطنية	2014/5/22	شركة الوسيط للأعمال المالية
فيصل عباس معرفي	عضو المجلس	بكالوريوس هندسة مدنية جامعة الكويت 13 سنة في المجال المالي والمصرفي	2014/5/22	مستقل
محمد عبد الرزاق الكندري	عضو المجلس (غير تنفيذي)	بكالوريوس إدارة أعمال ومالية ـ جامعة يونيفرسيتي ـ ريتشموند USA 17 سنة في المؤسسات المالية والمصرفية	2014/5/22	مستقل

خالد محمد العصفور	عضو المجلس (غير تنفيذي)	إدارة أعمال وعقارات جامعة بيتسفورد **USA** 14 سنة في في الوظائف التنفيذية والمجال المالي والمصرفي	2014/5/22	مستقل
عبد اللطيف عبد العزيز الشارخ*	عضو المجلس (غير تنفيذي)	بكالوريوس إدارة أعمال ـ تمويل جامعة بوسطن **USA** 8 سنوات في القطاع المالي	2014/5/22	شركة صناعات الغانم
خالد يوسف الهاجري**	عضو المجلس (غير تنفيذي)	بكالوريوس إدارة أعمال ماجستير تمويل جامعة نورث إيسترن **USA** 14 سنة في المجال المالي والمصرفي	2014/5/22	شركة البوابة الوطنية للتجارة العامة والمقاولات

*انضم إلى المجلس بتاريخ: 2016/07/19
**استقال من المجلس بتاريخ: 2016/11/09

2 - نبذة عن اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2016:

إسم العضو	المنصب	الاجتماع الأول المنعقد في 2016/2/23	الاجتماع الثاني المنعقد في 2016/3/31	الاجتماع الثالث المنعقد في 2016/4/3	الاجتماع الرابع المنعقد في 2016/7/19	الاجتماع الخامس المنعقد في 2016/10/16	الاجتماع السادس المنعقد في 2016/11/27	عدد الاجتماعات
بدر محمد القطان	رئيس مجلس الإدارة	✔	✔	✔	✔	✔	✔	6
حمد سعود الحميدي	نائب الرئيس		✔	✔	✔	✔		4
عبد اللطيف عبدالعزيز الشارخ *	عضو					✔	✔	2
خالد يوسف الهاجري**	عضو	✔	✔	✔	✔	✔	مستقيل	5
فيصل عباس معرفي	عضو مستقل	✔	✔	✔	✔		✔	5
محمد عبد الرزاق الكندري	عضو مستقل	✔	✔	✔			✔	4
خالد محمد العصفور	عضو مستقل		✔	✔	✔	✔		4

*انضم إلى المجلس بتاريخ: 2016/07/19
**استقال من المجلس بتاريخ: 2016/11/09

3 - تطبيق متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس الإدارة:

- يتم التنسيق بين رئيس المجلس والأعضاء حول تحديد الموعد المناسب لانعقاد الاجتماع.
- يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بجدول أعمال المجلس المتضمن موضوعات محددة معززاً بالوثائق والمعلومات اللازمة قبل 3 أيام على الأقل من موعد انعقاد الاجتماع.
- يتم إرسال مسودة محضر الاجتماع التي يعدها أمين السر بعد اعتماد رئيس المجلس لها، ومن ثم يتم تعميمها على بقية الأعضاء لإبداء آرائهم بها. ومن ثم يتم طباعة المحضر وتمريره على الأعضاء للتوقيع ابتداء من رئيس المجلس.
- يتم تزويد الأعضاء بنسخة من المحضر الموقع لحفظها لديهم، ويحفظ أمين السر المحاضر الأصلية في مكان آمن ، كما يتم حفظ نسخة من المحضر في سيرفر الشركة في فولدر آمن خاص بأمين السر.
- لم يتم عقد أي اجتماع طارئ خلال عام 2016.

القاعدة الثانية - التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

1 - سياسة مهام ومسؤوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

اعتمد المجلس مصفوفة الصلاحيات Authority Matrix والتي تحدد صلاحيات كل من المجلس ورئيس المجلس وكذلك الرئيس التنفيذي ونوابه، وكان آخر تعديل لها خلال سنة 2016 بتاريخ 2016/10/16.

يباشر أعضاء الإدارة التنفيذية أعمالهم وفقاً للوصف الوظيفي المحدد لكل شخص منهم ابتداء من الرئيس التنفيذي.

2 - أهم إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2016:

- اعتماد خطة عمل وميزانية 2016.
- مناقشة البيانات المالية للشركة خلال الفترات الدورية المطلوبة والمصادقة عليها.
- اعتماد الخطة السنوية لنشاط الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2016.
- اعتماد ميثاق العمل الأخلاقي وفق أحكام الشريعة الإسلامية الصادر وفق اللائحة التنفيذية الجديدة لهيئة أسواق المال.
- اعتماد تحديث مواثيق كل من (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، لجنة المخاطر، لجنة الترشيحات والمكافآت) لتكون متوافقة مع اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون هيئة أسواق المال.
- اعتماد كل من سياسة الإفصاح والشفافية، سياسة الكفاءة والنزاهة، سياسة الحد من تعارض المصالح، سياسة الإبلاغ عن المخالفات، سياسة المسؤولية الاجتماعية، سياسة حقوق أصحاب المصالح، سياسة حقوق المساهمين، سياسة نشاط أمين الحفظ عملا باللائحة التنفيذية الجديدة لقانون هيئة أسواق المال.
- اعتماد تعديل ميثاق مجلس الإدارة.
- اعتماد تعديل سياسات إدارة الاستثمار المباشر وإدارة الأصول وإدارة تطوير الأعمال والاستثمارات العقارية والعمليات.
- اعتماد تعديل السياسة الاستثمارية العامة للشركة الأولى للاستثمار (Version 4- March 2016).
- اعتماد تعديل الهيكل التنظيمي للشركة ليكون متوافقا مع اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون هيئة أسواق المال.
- اعتماد تعديل قائمة الصلاحيات Authority Matrix .
- اعتماد خطة الطوارئ واستمرارية الأعمال Contingency Plan.
- إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة بعد تعيين عضو بديل عن عضو متوفى في نهاية 2015، واستقالة عضو حالي.

3 - تشكيل لجان مجلس الإدارة:

- في بداية الدورة السابعة لمجلس الإدارة عام 2014 قام المجلس بتشكيل أربع لجان تابعة له هي لجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الحوكمة، وهدفها تكثيف جهود المجلس في متابعة أعمال الشركة المختلفة مع الحرص على توافق أعمال كافة الإدارات

مع تعليمات هيئة أسواق المال بالإضافة إلى متابعة المسؤوليات الملقاة على عاتق كل إدارة على حدة.

- لقد تم تشكيل هذه اللجان وفقاً للوائح داخلية وضعها مجلس الإدارة تتضمن تحديد مهام اللجنة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها خلال هذه المدة وكيفية رقابة مجلس الإدارة عليها، وتقوم اللجنة بإبلاغ مجلس الإدارة بما تقوم به أو تتوصل إليه من نتائج أو تتخذه من قرارات بشفافية مطلقة. ويقر مجلس الإدارة كافة اللوائح ونظم العمل لكافة اللجان الدائمة المنبثقة عنه ومتابعة أدائها بصورة دورية للتأكد من قيامها بالمهام المسندة إليها.
- تتحمل اللجان المنبثقة عن المجلس المسئولية عن أعمالها أمام مجلس الإدارة، غير أن ذلك لا يعفي مجلس الإدارة من مسؤوليته عن أعمال هذه اللجان.
- بعد صدور اللائحة التنفيذية المعدلة لقانون هيئة أسواق المال، تم إلغاء لجنة الحوكمة.
- في 16 أكتوبر 2016 تم إعادة تشكيل لجان المجلس الثلاث نتيجة لاستقالة أحد الأعضاء ووفاة آخر، وهي حالياً كما يلي:

1 - لجنة التدقيق:

- مهام وإنجازات اللجنة خلال 2016:
  - تعديل ميثاق عملها ليتوافق مع اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون تأسيس هيئة أسواق المال الصادرة في نوفمبر 2015.
  - متابعة اللجنة أعمال المدقق الداخلي الذي عرض - خلال اجتماعات اللجنة الأربعة عام 2016 - نتائج أعمال التدقيق الداخلي والملاحظات التي تم تسجيلها على بعض الإدارات،
  - متابعة معالجة الإدارات لكافة ملاحظات المدقق الداخلي للتأكد من خلو أعمال الإدارات مما قد يعرقل مسار الأعمال بدقة.
  - الاجتماع مع المدقق الخارجي عدة مرات خلال 2016 لمناقشة نتائج الفترات المالية للشركة بالإضافة إلى النتائج المالية لأعمال الشركة عام 2016، وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة واعتمادها.
  - إصدار تقرير لجنة التدقيق عن عام 2016 تمهيداً لتلاوته في اجتماع الجمعية العامة للشركة.
- تاريخ تشكيل اللجنة ومدتها:
  - تم تشكيل اللجنة في 22 مايو 2014 ، ومدة عملها 3 سنوات هي مدة دورة المجلس.
  - وأعيد تشكيلها بتاريخ 16 أكتوبر 2016 بعد استقالة السيد/ خالد يوسف الهاجري من عضوية مجلس الإدارة.
- أعضاء اللجنة مع تحديد رئيسها:
  - فيصل عباس معرفي (رئيس اللجنة).
  - محمد عبد الرزاق الكندري
  - خالد محمد العصفور
- عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال 2016:
  - 4 اجتماعات.

2 - لجنة المخاطر:

- مهام وإنجازات اللجنة خلال 2016:
  - تعديل ميثاق عمل اللجنة ليتوافق مع اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون تأسيس هيئة أسواق المال الصادرة في نوفمبر 2015.
  - دراسة مخاطر كافة الأعمال والصفقات الجديدة لدى الشركة.
  - متابعة تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة مع تحديد أوجه القصور فيها.
  - الاطلاع على تقرير المخاطر الدوري الذي تعده الجهة المفوضة بإعداده بالتنسيق مع وحدة المخاطر في الشركة وذلك قبل رفعه إلى مجلس الإدارة ومن ثم إلى هيئة أسواق المال بصورة نصف سنوية.
- تاريخ تشكيل اللجنة ومدتها:
  - تم تشكيل اللجنة في 22 مايو 2014 ، ومدة عملها 3 سنوات هي مدة دورة المجلس.
  - وأعيد تشكيلها بتاريخ 16 أكتوبر 2016 بعد استقالة السيد/ خالد يوسف الهاجري من عضوية مجلس الإدارة.
- أعضاء اللجنة مع تحديد رئيسها:
  - محمد عبد الرزاق الكندري (رئيس اللجنة)
  - فيصل عباس معرفي
  - عبد اللطيف عبد العزيز الشارخ
- عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال 2016:
  - 4 اجتماعات.

3 - لجنة الترشيحات والمكافآت:

- مهام وإنجازات اللجنة خلال 2016:
  - رفع مقترح إلى اجتماع مجلس الإدارة بتوزيع مكافآت الإدارة التنفيذية والموظفين عن أعمال السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
- تاريخ تشكيل اللجنة ومدتها:
  - تم تشكيل اللجنة في 22 مايو 2014 ، ومدة عملها 3 سنوات هي مدة دورة المجلس.
  - وأعيد تشكيلها بتاريخ 16 أكتوبر 2016 بعد استقالة السيد/ خالد يوسف الهاجري من عضوية مجلس الإدارة.
- أعضاء اللجنة مع تحديد رئيسها:
  - بدر محمد القطان (رئيس اللجنة)
  - حمد سعود الحميدي
  - خالد محمد العصفور

- عبد اللطيف عبد العزيز الشارخ

- عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال 2016:
  - اجتماع واحد.

القاعدة الثالثة ـ اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة

لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

1 ـ تطبيق متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت:

- إن جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الرئيسيين مسجلون لدى هيئة أسواق المال وبالتالي فهم مستوفون لشروط الكفاءة والنزاهة المحددة من قبل هيئة أسواق المال. كما إن لديهم العديد من الخبرات المتنوعة في المجالين الاستثماري والمصرفي بالإضافة إلى مجالات أخرى.
- ولدى الرئيس التنفيذي خبرة واسعة في المجال الاستثماري حيث عمل لدى شركات استثمارية كبرى متميزة في أدائها وحجم أعمالها الاستثمارية.
- أقرت لجنة الترشيحات والمكافآت سياسة وإجراءات خاصة بالترشيحات والمكافآت تحتوي على آلية واضحة لكيفية توزيع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة استنادا على مؤشرات أداء الشركة الموضوعية KPIs وبناء على استبيان سري يقدمه أعضاء المجلس بمن فيهم أعضاء كل لجنة من لجان المجلس بهدف تقييم أداء المجلس ولجانه، بالإضافة إلى آلية أخرى متعلقة بحضور الأعضاء اجتماعات المجلس واللجان لتحقيق العدالة في المكافآت الموزعة عليهم.
- أما الإدارة التنفيذية فيتم تحديد مكافآتها من خلال تقييم أدائها بواسطة نموذج خاص بذلك يقوم بتعبئته المسؤول الأعلى ويطلع عليه الموظف الذي يتم تقييمه، أما الرئيس التنفيذي فيقوم رئيس مجلس الإدارة بتقييم أدائه وفق نموذج خاص ليتم تحديد مكافأته.

2 ـ تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

- اعتمد مجلس الإدارة الاقتراح المرفوع من لجنة الترشيحات والمكافآت بتخصيص مبلغ 48 ألف دينار كويتي لتوزيعها على أعضاء المجلس كبدلات عن حضور اجتماعات المجلس واللجان، وفقاً لسياسة وآلية توزيع المكافآت والبدلات المعتمدة.
- اعتمد مجلس الإدارة المكافآت المقترح توزيعها على الإدارة التنفيذية وبإجمالي قدره 40 ألف دينار كويتي.

القاعدة الرابعة ـ ضمان نزاهة البيانات المالية

1 ـ دور مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي:

- يقوم مجلس الإدارة باعتماد خطة العمل السنوية للشركة مع الميزانية التقديرية، كما يقوم بمناقشة واعتماد البيانات المالية ربع السنوية وكذلك البيانات المالية الختامية للسنة المالية المرفوعة إليه من لجنة التدقيق. ويتضمن التقرير السنوي للشركة تعهداً من مجلس إدارة الشركة بسلامة ونزاهة كافة البيانات المالية والتقارير عن أنشطة الشركة.
- تقوم الإدارة التنفيذية ممثلة بالرئيس التنفيذي بالتعهد لمجلس الإدارة كتابيا بأن التقارير المالية للشركة قد تم عرضها بصورة سليمة وعادلة وتستعرض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية كما إنه يتم إعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل الهيئة.

2 ـ دور لجنة التدقيق:

- تتمتع لجنة التدقيق بالاستقلالية التامة، وتتكون من ثلاثة أعضاء اثنان منهم من الأعضاء المستقلين بل ويرأسها عضو مستقل أيضا يتمتع بالكفاءة العلمية والخبرة العملية الضرورية لرئاسة لجنة بهذه الأهمية. وقد اجتمعت لجنة التدقيق خلال سنة 2016 مع مراجع الحسابات الخارجي للشركة عدة مرات وناقشته في كافة ما يتعلق بالنتائج المالية ربع السنوية ونتائج السنة المالية.
- لجنة التدقيق حريصة على الاستقلالية المستمرة لمدقق الحسابات الخارجي، من حيث اقتصار تعامل الشركة معه على تدقيق الحسابات فقط، دون أي تعاملات أخرى.
- لم يكن هناك أي تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة خلال عام 2016.
- من مهام لجنة التدقيق:
  - مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة، وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.
  - التوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين أو تغييرهم وتحديد أتعابهم، ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم، ومراجعة خطابات تعيينهم.
  - متابعة أعمال مراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من عدم قيامهم بتقديم خدمات للشركة عدا الخدمات التي تقتضيها مهنة التدقيق .
  - دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الخارجيين على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تم في شأنها.
  - دراسة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديم الآراء والتوصيات إلى مجلس الإدارة في شأنها.
  - تقييم مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة، وإعداد تقرير يتضمن آراء اللجنة وتوصياتها في هذا الشأن.
  - الإشراف الفني على إدارة التدقيق الداخلي بالشركة للتأكد من مدى فاعليتها في تنفيذ المهام والأعمال المحددة من قبل مجلس الإدارة.

- التوصية بتعيين أو نقل أو عزل مدير التدقيق الداخلي وتقييم أدائه وأداء إدارة التدقيق الداخلي .
- مراجعة وإقرار خطط التدقيق الداخلي المقترحة من المدقق الداخلي ، وإبداء ملاحظات اللجنة عليها.
- مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي، والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأن الملاحظات الواردة بالتقرير.
- التأكد من التزام الشركة بالقوانين والسياسات والنظم والتعليمات والقرارات ذات العلاقة بنشاط الشركة.
- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

القاعدة الخامسة ـ وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

1 ـ وحدة إدارة المخاطر:

- يوجد لدى الشركة وحدة مستقلة لإدارة المخاطر.
- تتبع وحدة إدارة المخاطر مجلس الإدارة مباشرة لضمان استقلاليتها وفقاً لتعليمات الهيئة.
- كما تقوم جهة خارجية بدعم عمل الوحدة من خلال إصدار التقارير نصف السنوية التي يتم عرضها على لجنة إدارة المخاطر قبل إرسالها إلى هيئة أسواق المال.

2 ـ لجنة إدارة المخاطر:

- تتألف لجنة إدارة المخاطر من ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة المتميزة في إدارة المخاطر، منهم اثنان مستقلان.
- قامت اللجنة بدورها في تعديل ميثاق عملها ليتوافق مع اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون تأسيس هيئة أسواق المال الصادرة في نوفمبر 2015.
- قامت بدراسة مخاطر كافة الأعمال والصفقات الجديدة لدى الشركة.
- تابعت تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة مع تحديد أوجه القصور فيها.
- اطلعت على تقرير المخاطر الدوري الذي تعده الجهة المفوضة بإعداده بالتنسيق مع وحدة إدارة المخاطر في الشركة وذلك قبل رفعه إلى مجلس الإدارة ومن ثم إلى هيئة أسواق المال بصورة نصف سنوية.
- مراجعة توصيات لجنة الاستثمار المتعلقة بالفرص الاستثمارية المعروضة على الشركة وإبداء الرأي فيها قبل اعتمادها وفق مصفوفة الصلاحيات.

3 ـ أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

يحرص مجلس الإدارة على متابعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تغطي جميع أنشطة الشركة. بهدف المحافظة على سلامة الشركة المالية ودقة بياناتها وكفاءة عملياتها، ويتمثل هذا بالتالي:

أ ـ التحديد السليم للسلطات والمسؤوليات:

تم تحديث الهيكل التنظيمي للشركة في نوفمبر 2016 حيث يحدد هذا الهيكل السلطات والمسؤوليات الملقاة على عاتق جميع المستويات الإدارية في الشركة، ويؤكد هذا الهيكل التنظيمي على فصل واضح في الاختصاصات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بما يضمن الاستقلالية الكاملة ليقوم المجلس بمسؤولياته بفعالية تامة مع تحقيق التوازن في الصلاحيات والسلطات بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية، فضلاً عن عدم انفراد أي من الأطراف بالسلطة المطلقة وذلك بهدف تسهيل عملية مساءلة مجلس الإدارة من قبل مساهمي الشركة.

ب ـ الفصل التام في المهام وعدم تعارض المصالح:

قامت الشركة بإعداد سياسة خاصة لدرء تعارض المصالح وكافة الممارسات غير السليمة التي قد تؤدي إلى تعارض المصالح والتسبب في مشاكل مالية للشركة. وتحرص الإدارة التنفيذية على تعزيز ثقافة الالتزام التام لجميع موظفي الشركة بهذه السياسة.

كما تتضمن سياسة إدارة الشؤون الإدارية جزء كاملا يخص التعامل مع الموردين للحد من أي تعارض للمصالح.

ج ـ الفحص والرقابة المزدوجة:

تلتزم الشركة بالفحص والرقابة المزدوجة من خلال السياسات والإجراءات الخاصة بجميع إداراتها التي تؤكد على الالتزام بهذا المفهوم.الذي يراعي الفصل التام بين أنشطة الشركة بما يضمن عدم تسرب المعلومات بينها.

د ـ التوقيع المزدوج:

تلتزم الشركة بمبدأ التوقيع المزدوج في مختلف تعاملاتها وأنشطتها، ويظهر هذا المبدأ جلياً في سياسات وإجراءات الإدارات بالإضافة إلى قائمة التوقيعات والصلاحيات المعتمدة من مجلس الإدارة وكذلك كتيب التواقيع المعتمدة .

4 - تطبيق متطلبات تشكيل وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي:

يتم إنجاز أعمال التدقيق الداخلي من خلال التفويض الخارجي لمكتب متخصص، وينسق أعمال هذا المكتب مسؤول التدقيق الداخلي المسجل لدى هيئة أسواق المال.

يمارس المكتب المتخصص أعماله من خلال مراجعة أعمال كافة إدارات الشركة في إطار خطة سنوية يتم اعتمادها من لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، ويتوزع تنفيذ هذه الخطة عبر فصول السنة. ويتم تقديم تقرير بأعمال المراجعة إلى لجنة التدقيق كل ربع سنة ويشمل التقرير إجراءات الرقابة والإشراف على كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية مع تقييم أداء الإدارة التنفيذية في تطبيق نظم الرقابة الداخلية وأسباب الإخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها.

وقد أنجز مكتب تدقيق مستقل مؤخراً عملية تقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية وأعد تقريراً في هذا الشأن Internal Control Report وقد تم إرساله إلى هيئة أسواق المال في الوقت المحدد.

القاعدة السادسة - تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية:

1 - ميثاق العمل المهني:

يعزز ترسيخ ثقافة السلوك المهني والقيم الأخلاقية داخل الشركة من ثقة المستثمر في نزاهة الشركة وسلامتها المالية، حيث إن التزام كافة العاملين في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملون الآخرون) بالسياسات واللوائح الداخلية في الشركة وكذلك المتطلبات القانونية والرقابية، كل هذا سيؤدي إلى تحقيق مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة وخاصة المساهمين وذلك دون تعارض في المصالح وبدرجة كبيرة من الشفافية.

لقد اعتمد مجلس الإدارة ميثاق عمل يشتمل على كافة معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية، حيث استلم كل عضو من أعضاء المجلس وكل موظف نسخة من الميثاق ووقع على التعهد بالالتزام بكل ما فيه.

2 - السياسات والآليات بشأن الحد من تعارض المصالح:

اعتمد مجلس الإدارة سياسة الحد من تعارض المصالح التي اشتملت على أمثلة عديدة وواضحة لحالات تعارض المصالح وكيفية معالجتها والتعامل معها وذلك دون الإخلال بالحالات التي وردت في قانون الشركات.

وقد وقع جميع أعضاء مجلس الإدارة على تعهدات بإبلاغ المجلس بما لكل واحد منهم من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، مع التعهد بإثبات هذا التبليغ في محضر اجتماع مجلس الإدارة مع عدم اشتراك العضو صاحب المصلحة في التصويت على القرار من المجلس بهذا الشأن. ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء المجلس مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من مراقب الحسابات.

القاعدة السابعة - الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب:

1 - تطبيق آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح:

إن الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب والشفافية يعدان من أهم ركائز حوكمة الشركات التي تتيح للمساهمين ممارسة حقوقهم على الوجه الأكمل لأنها تحقق ترسيخ دعائم السلامة المالية للشركة خصوصاً وللقطاع المالي عموما. كما تساهم في توفير المعلومات والبيانات لجميع المهتمين بالشركة سواء كانوا مستثمرين حاليين أو محتملين، و تعمل على تحقيق المتابعة المستمرة لما يحدث داخل الشركة، وتساهم في تسهيل عملية مسائلة كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

لقد اعتمد مجلس الإدارة خلال عام 2016 سياسة تفصيلية خاصة بالإفصاح والشفافية تضمنت أساليب الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية وغير المالية لدى بورصة الكويت وهيئة أسواق المال بما يضمن اطلاع كافة الأطراف أصحاب المصالح دون تمييز مع التأكيد على أن تكون المعلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة. وتتم مراجعة آليات ونظم الإفصاح والشفافية المطبقة لدى الشركة دورياً للتأكد من مواكبتها لتعليمات هيئة أسواق المال وأفضل الممارسات الدولية المعمول بها. وتنشر الشركة كافة إفصاحاتها في موقعها الإلكتروني لتكون متاحة لكافة المساهمين والمستثمرين حفظاً لحقوقهم وضماناً لاطلاعهم على كافة معلومات الشركة.

2 - تطبيق متطلبات سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

تحتفظ الشركة بسجل خاص لكافة إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن الأوراق المالية التي يتداولون بها وفقاً لتعليمات هيئة أسواق المال.

3 - تطبيق متطلبات تشكيل وحدة تنظيم شؤون المستثمرين:

التزمت الشركة بتأسيس وحدة شؤون المستثمرين التي تتيح البيانات والمعلومات والتقارير في الوقت المناسب لجميع المستثمرين من خلال قنوات الإفصاح المعتمدة كموقع بورصة الكويت والموقع الإلكتروني للشركة.

من مهام وحدة شؤون المستثمرين:

- تحتفظ وحدة شؤون المستثمرين بسجل خاص بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، على أن يكون هذا السجل متاحاً للاطلاع عليه من قبل كافة مساهمي الشركة دون أي رسم أو مقابل، وذلك بالتنسيق الكامل مع إدارة الالتزام.
- تتمتع وحدة شؤون المستثمرين بالاستقلالية المناسبة على نحو يتيح لها توفير البيانات والمعلومات والتقارير في الوقت المناسب وبشكل دقيق، وأن يكون ذلك من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها ومن الموقع الإلكتروني للشركة.
- تلتزم الوحدة بتحديث بيانات هذا السجل دورياً بما يعكس حقيقة أوضاع الأطراف ذات العلاقة.

4 - تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاعتماد عليها في عمليات الإفصاح:

تسعى الشركة نحو المزيد من تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لجعل عمليات الإفصاح أكثر فعالية، وخاصة فيما يتعلق بالإفصاحات وكذلك متابعة كل ما يتعلق بمكافحة غسل الأموال فيما يتصل بمتابعة تحديث بيانات المستثمرين والعملاء ومتابعة حركة استثماراتهم.

القاعدة الثامنة - احترام حقوق المساهمين

1 - تطبيق متطلبات تحديد وحماية الحقوق العامة للمساهمين لضمان العدالة والمساواة بينهم:

يكفل نظام الحوكمة قيام المساهمين بممارسة حقوقهم الأساسية على قدر كبير من العدالة والمساواة بما يضمن المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، وحماية حقوقهم من الانتهاك، بالإضافة إلى حماية رؤوس أموال المساهمين من الاستخدام السيء الذي قد يحدث من بعض مديري الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار المساهمين.

لقد اعتمد مجلس الإدارة سياسة تفصيلة لحماية حقوق المساهمين بما يحقق العدالة والمساواة، كما يتضمن النظام الأساسي للشركة الأولى للاستثمار ولوائحها الداخلية الإجراءات والضوابط التي تضمن ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم بعدل ومساواة بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المعمول بها والقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية بهذا الشأن.

2 - سجل المساهمين لدى شركة المقاصة:

لحرص الشركة على مراعاة الدقة والمتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين فإن لديها سجلاً خاصاً محفوظاً لدى وكالة المقاصة مقيدة فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لهم، ويتم التأشير في هذا السجل بأية تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقا لما تتلقاه الشركة أو وكالة المقاصة من بيانات، ولكل صاحب ذي شان أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده ببيانات من هذا السجل.

3 - تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للشركة:

تلتزم الشركة بالإفصاح عن كل ما يتعلق باجتماعات الجمعية العامة من مواعيد اجتماعات وجدول الأعمال وذلك في الأوقات المحددة طبقاً لقانون الشركات وتعليمات هيئة أسواق المال عبر موقع البورصة والإعلان في الصحف اليومية، كما تلتزم الشركة بالتواصل مع المساهمين وتزويدهم بنماذج التوكيل وكذلك البيانات المالية للشركة قبل انعقاد الجمعية العامة بوقت كاف ليطلعوا على كافة أنشطة الشركة وتطوراتها كي يتمكنوا من طرح أي استفسارات يرغبون خلال اجتماع الجمعية العامة. كما أن النظام الأساسي للشركة قد وضع بنودا كاملة تتناول حقوق المساهمين بخصوص المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة.

القاعدة التاسعة - إدراك دور أصحاب المصالح

1 - النظم والسياسات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح:

تحرص الشركة الأولى للاستثمار على أن يتمتع أصحاب المصالح بحقوقهم المشروعة التي تكفلها القوانين ، وأن يتم معاملتهم بالتساوي ودون أي تمييز، وألا تقوم الشركة في أي حال من الأحوال بحجب أي من حقوقهم، بل تكفل الشركة إرسال دعائم هذه الحقوق بصفة مستمرة، وذلك بما لا يضر بمصالح الشركة أو يتعارض مع قانون الشركات وتعديلاته ولائحته التنفيذية أو القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته ولائحته التنفيذية أو أي قوانين أخرى في دولة الكويت.

وفي هذا الصدد، قامت الشركة خلال عام 2016 بوضع السياسات المختلفة وفق تعليمات هيئة أسواق المال، والتي تضمن المحافظة على حقوق كافة أصحاب المصالح دون استثناء، وبقدر كبير من العدالة والمساواة، والمعاملة المتكافئة لهم، والحماية من انتهاك حقوقهم المشروعة، وتحقيق مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة. فضلاً عن تفعيل دور أصحاب المصالح في الرقابة على الشركة، والتأكيد على الإفصاح والشفافية، لما لهما من أهمية في حماية حقوقهم جميعًا.

2 - تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة بالشركة المختلفة:

تؤكد سياسة حماية حقوق أصحاب المصالح على التعويض لهم في حالة الإخلال بأي من حقوقهم. كما تلتزم الشركة بالشفافية في التعريف بكافة أنشطة الشركة والمعلومات الجوهرية حول أعمالها من باب إطلاع المستثمرين وكذلك أصحاب المصالح بكل ما يهمهم ويحقق الفائدة لهم من معلومات عن الشركة.

ولدى الشركة لجنة خاصة لتلقى الشكاوى ممن يظن بوجود تقصير في حقوقها من المستثمرين وأصحاب المصالح، وتعمل لجنة الشكاوى وفقاً للائحة خاصة معتمدة من مجلس الإدارة وتقوم برفع تقارير عن أي شكاوى تردها إلى هيئة أسواق المال كل 6 شهور وإلى البنك المركزي شهرياً.

وفي سياق حماية حقوق أصحاب المصالح، اعتمد مجلس الإدارة عام 2016 سياسة خاصة تتناول كل ما يتعلق بالإبلاغ عن المخالفات، وكان الهدف الرئيس من وضع هذه السياسة هو إرساء مبادئ الالتزام بالسلوك الأخلاقي القويم لموظفي الشركة الأولى للاستثمار وكافة المتعاملين معها - في جميع الأوقات - والمبادرة بالتبليغ عن المخالفات أو التجاوزات أو الممارسات غير المشروعة وغير الأخلاقية التي تُعَرِض أنشطة وعمليات الشركة للخطر أو تضر بسمعتها. وكذلك تطبيق الإجراءات الفعالة لضمان أن المخالفات قد تم التعامل معها بنزاهة وموضوعية وعدالة، من أجل تعزيز الثقة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف ذوي العلاقة وأصحاب المصالح.

القاعدة العاشرة - تعزيز وتحسين الأداء

1 - الدورات التدريبية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

- إن الأداء الجيد للشركة هو ثمرة لحسن أداء كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. ومع إيمان مجلس الإدارة بأهمية التدريب المستمر في تعزيز أداء المجلس والإدارة التنفيذية، إلا أن الشركة لم تعقد دورات تدريبية للمجلس خلال عام ٢٠١٦، بسبب محدودية الميزانية المخصصة للتدريب، فتم الاكتفاء بما حصل عليه أعضاء المجلس من حصص تدريبية في الجهات التي يعملون فيها. وقد تم التأكيد في مجلس الإدارة على ضرورة عقد دورات خاصة بمجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٧.
- أما الإدارة التنفيذية فقد انخرط بعض أعضائها في دورات متخصصة بما يعزز خبراتهم واطلاعهم على آخر مستجدات الأعمال والأسواق، منها الدورة السنوية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي حضرها جميع الموظفين بالإضافة إلى حضور بعض الموظفين دورات تدريبية متنوعة حسب توصيات إدارة كل منهم.

2 - تقييم أداء مجلس الإدارة ككل، وأداء كل عضو من أعضائه والإدارة التنفيذية:

- قامت الشركة بإعداد مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs.
- جرياً على عادتها كل عام قبل إعداد خطة العمل والميزانية التقديرية، فقد اعتمد مجلس الإدارة مؤخرا سياسة الترشيحات والمكافآت متضمنة آلية تحديد مكافآت الأعضاء والبدلات التي يحصلون عليها بربط ذلك بتقييم أداء الأعضاء وفق نماذج أعدت لذلك فيما يخص عملهم في المجلس واجتماعات لجانه، وقد رفع مجلس الإدارة توصية مرفوعة إليه من لجنة الترشيحات والمكافآت إلى الجمعية العامة مؤخراً ستتم تلاوتها في الجمعية العامة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١.

3 - جهود مجلس الإدارة في خلق القيم المؤسسية Value Creation لدى العاملين في الشركة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف وتحسين معدلات الأداء:

يبذل مجلس الإدارة جهودا كبيرة في خلق القيم المؤسسية لدى العاملين في الشركة من خلال التأكيد على الإدارة التنفيذية الالتزام المتواصل بتحفيز الموظفين عبر ربط المكافآت والترقيات التي يحصلون عليها بأدائهم الذي يتم تقييمه من خلال معايير واضحة يتم إطلاعهم عليها كي يبذلوا قصارى جهودهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة من خلال الالتزام بخطة العمل السنوية الموضوعة. كما تحرص الشركة على تطوير أداء الموظفين من خلال ترتيب دورات تدريبية لهم، بل وتشجعهم وتدعم حصولهم على المزيد من الشهادات المهنية المتخصصة لكل حسب مجال عمله. وتتميز الشركة الأولى للاستثمار بثبات الموظفين فيها وندرة الاستقالات من العمل في الشركة لما تتيحه الإدارة التنفيذية للموظفين من أجواء إيجابية تشجعهم على بذل قصارى جهودهم في تحقيق الأهداف الموضوعة.

القاعدة الحادية عشرة ـ التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

اعتمد مجلس الإدارة خلال عام 2016 سياسة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركة، والهدف الرئيس من وضع هذه السياسة هو تحديد البرامج ووضع الآليات التي تكفل تحقيق التوازن بين أهداف الشركة الأولى للاستثمار وأهداف المجتمع وإبراز دور الشركة في مجال العمل الاجتماعي، وفق تعليمات الحوكمة الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال، حرصاً من الشركة على النهوض بواجباتها ومسئولياتها الاجتماعية تجاه المواطنين وأصحاب المصالح وفئات المجتمع الأخرى والمجتمع ككل، بما يقوي القدرة التنافسية للشركة و يعزز ثقة المساهمين والمستثمرين في القائمين على إدارة الشركة التي تحرص على خدمة المجتمع في كافة المجالات المتاحة لها.

إلا أنه لم يتم إنجاز برامج تدخل في إطار تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة خلال عام 2016 نظراً للنمو المحدود في أداء الشركة وكذلك ربحيتها بسبب ضعف أداء الأسواق والجمود الاقتصادي في هذه المرحلة.

ختاماً، فإن الشركة الأولى للاستثمار تبين من خلال هذا التقرير حرصها على الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة، و لتحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، بما يضمن تماشي الشركة مع أهداف المساهمين ويعزز ثقة المستثمرين بكفاءة أداء الشركة وقدرتها على مواجهة الأزمات.

والله ولي التوفيق،،،